العلامات وهو مدفوع بان القضية المنعقدة منها الاعتقاد سالبة فان
الامكان عبارة عن سلب الضرورة فان زيدا مثلا اذا فرضنا عدمه
فيصدق الامكان عليه معناه سلب الضرورة عن الطرفين وهو
سالبة وان ادعى صدق الايجاب تكذبه بالحارث الصائب وقد يستشكل
بثبوت مفهوم المعلوم لها وهو ايضا مدفوع فان ثبوت المعلومية
بالذات مما لا يتصور لها وبالعرض يكفيه حصول العنوانات ولا يستشكل
بثبوت الافتقار فانه بمعنى انه لو وجد لشيء لكان تابعا لشيء آخر وهو
العلة فالثبوت هناك حقيقة المطبعة وهي في حال الوجود واما
المعنى الشرطي فانما يقتضي التصور والوجود الفرضي كما في القضايا الحقيقية
التي يحكم فيها على افراد الموضوع المقدرة فتامل فيه ثمة اي من الثبوت ما
ثبت لامر ذهني محقق اي الثبوت لامر ذهني ثابت بلا فرض فارض وهي
الذهنية واعلم ان الاقسام ههنا ترتقي الى تسعة من ضرب ثلثة
اي الوجود المحقق والمقدر والاعم منهما في ثلثة وهي الذهنية والخارجي
والاعم منهما وهو الواقع والمص ذكر منها الخمسة واسقط الاربعة منها
الاول من المذكورات هو هذا الذي ذكر والثاني ما اشار اليه بقوله او
مقدر وهي الحقيقة الذهنية والظاهر منها والحكم على الافراد المقدرة
فقط ولو اريد به المعنى الاعم من المحقق والمقدر على سبيل التجويز من ذكر
الخاص وارادة الاعم من المحقق والمقدر فعالم التجوز يجوزه وعلى التقدير
يندرج في هذا الكلام قسمان فقط ويسقط الواحد او امر خارجي محقق
اي الثابت في الخارج مع قطع النظر عن فرض الفارض وهي الخارجية
او مقدر وهو ما يفرض وجوده في الخارج ولا يكون محققا كما هو الظاهر من

ان يثبت لها شيء الى الفرعية فقد عرفت حالها آنفا وفيه نظر دقيق فانه يتفق
ثبوت الذات والذاتيات لها فانها لا يكون فرعا للتقرر ولا يلزم انسلاخ
الذاتيات عنها وهو باطل بالضرورة فان قلت ما لم يتقرر الذات في الذهن لم يمكن
لها ان تثبت لها ذاتها وذاتياتها وهذا المعنى فرعية الثبوت للتقرر قلت لا بل
مرادهم بالفرعية فرعية في مرتبة المصداق والمحكي عنه وهذه في مرتبة الصفة والحكاية
وتحقيق المقام ان ثبوت شيء لشيء في مرتبة الحكاية فرع لوجود المثبت له وتقرره لا فرق
بينهما في نفس الامر فانه ما لم يحصل فينا تصور ذات شيء ووجوده في الذهن لم نقدر
على اثبات شيء له فان الاثبات المذكور نسبة ذهنية لا يتصور وجودها الا بعد
وجود المنتسبين وثبوت الشيء للشيء في مرتبة المحكي عنه لا يكون فرعا للتقرر والوجود
مطلقا فان ما يتقدم على الوجود من لوازم ذات الماهية وذاتياتها كالتقرر والامكان
قد يكون متفرعا عليه لثبوت الوجود وثبوت الذاتيات للذات لا يكون فرعا للذات
ضرورة تحصلها منها فالقول بان ثبوت الشيء للشيء فرع لتقرر المثبت له دون
وجوده مما لا يحصل لا في مرتبة الحكاية ولا في مرتبة المحكي عنه بل ينبغي ان يحكم
بالاستلزام مطلقا في مرتبة المحكي عنه وبالفرعية في مرتبة الحكاية وبقي ههنا
اشكال دقيق لا يخل بانا ملك الانظار وهو ان المعدومات التي لا تحصل لها في الاذهان
ولا في الاعيان سواء كانت ممكنات كالجزئيات المعدومة من الانسان والحيوان
او ممتنعات كاجتماع النقيضين والضدين مثلا لا شك انها ملتفتات
لها بالذات للذهن فنحكم على ذواتها بانها ملتفتات لها وثبوت شيء لذات
المثبت له يستدعي ثبوت ذات المثبت له في ظرف الاتصاف انها باطلة في
جميع الظروف فتامل فيه غاية التامل لئلا يقع لك الاشتباه فان الامر مع
وضوحه لا يخلو عن دقة ثم قد يستشكل ثبوت الامكان خاصة كان او عاما للك

الموجودات

Copyright © King Saud University